الوعد والمنعطف: مقتدى الصدر، الراديكالية الشيعية والاحتلال الأمريكي للعراق (2)

الصدريون بالغوا في دورهم.. وتراجعهم عن وعد المقاومة سيكلفهم كرامتهم.. وربما انشقاقا دمويا

استراتيجية مزدوجة للتيار.. معارض شكليا للجعفري ومشارك معه.. وسيارات زعمائه تستخدم في التصفيات

فاضل الربيعي*

في هذه الدراسة الجديدة يعرض الباحث والمفكر العراقي فاضل الربيعي تصوره لمستقبل التيار الصدري في العراق، ويتناول الأسس والمنطلقات الفقهية والفكرية والسياسية التي قام عليها بعد التاسع من نيسان (إبريل) 2003. وإذ يلاحظ الباحث أن هذا التيار يجمع بين مقاومة الاحتلال ومواصلة سياسات تصفية حزب البعث في الآن ذاته؛ فإنه يتكهن بإمكانية حدوث انقسام خطير قد يدمر الأسس التي قام عليها. كما أن عجزه عن حسم التناقض الجوهري ضد الاحتلال، قد يفضي به إلى التحالف مع القوى والجماعات التي ارتطم بها في سياق تطوره.

«القدس العربي»

شرط الديمقراطية وشرط الاستبداد

ما تقوله هذه الأسئلة وسواها، يمكن تأطيره في الفكرة العمومية التالية المؤسسة لمنطلقات وأدوات ومنهج البحث، والتي تتضمن بعض النقاط الخاصة بشروط التحول إلى قوة ديمقراطية:

أولا (قوة الديناميكيات الداخلية):

إن تنمية وتطوير أي تيار جماهيري تحرري، خصوصا في أوقات الأزمات الكبرى كالاحتلال الأجنبي، والهيجانات الشعبية والأزمات السياسية الوطنية، وكما بينت سائر التجارب التاريخية، ليست رهنا بالأفراد أو القادة الكاريزميين الذين يملكون جاذبيات شخصية ساطعة، أو رهنا (بالشعارات الصاخبة والثورية التي يصعب مقاومة إغراءها؛ بل بدرجة أكبر من ذلك، بقدرة التيار نفسه بفضل ديناميكياته الداخلية (تركيبته والعناصر والطبقات الاجتماعية المؤلفة لنسيجه الداخلي) وبفضل درجة استعداد قادته الميدانيين، الذين يتحكمون قبل قادتهم السياسيين أو الدينيين، في مجريات الأحداث وفي تحديد مساراتها الأخيرة؛ على تفهم واستيعاب طبيعة المرحلة وحاجاتها والدفع بالتحول الجذري إلى أقصى وأبعد نقطة ممكنة. إن ما يميز تيار الصدر، عن سائر الجماعات الشيعية الأخرى المسلحة والسياسية، أنه وبدرجة غير مسبوقة من التلازم، ربط مستقبله كليا بالوعود التي قطعها على نفسه، تماما «كما يربط مغامر شاب جسده إلى قاطرة جبارة مراهنا على سحبها بقوة عضلاته، ولكنه بات بعد قليل من الرهان، عاجزا عن إيقاف الرهان والانسحاب منه وفي الآن ذاته، عاجزا عن تقديم الدليل الحقيقي على أنه قادر، بقوة عضلاته ومن دون دعم آخرين متحمسين لرهانه، على سحب القاطرة الجبارة خارج الميدان. بفضل هذه الوعود الشاقة وتحت شرطها، سيبدو من الصعب على الصدريين التنصل من التزاماتهم أو النكوص عن مهمة مقاومة الاحتلال من دون تسديد أثمان مكلفة. لكل ذلك، وبسببه، وربما بفضله إذا شئتم، تلازم وعد مقاومة الاحتلال ومواجهته، وهو وعد جاهر به الصدريون صراحة في الأيام الأولى التي أعقبت التاسع من نيسان (ابريل) المشؤوم، مع مستقبل هذا التيار ومصيره وربما المستقبل الشخصي لكل فرد فيه؛ وإلى الدرجة التي بات فيها متعذرا، بطريقة يستحيل تخطيها، تصور أن الصدريين يمكن أن يحتفظوا باحترامهم ومكانتهم في المجتمع العراقي، حتى في حال تخليهم عن وعد الاستمرار في المقاومة.

والحال هذه، لم يعد ممكنا، في الواقع الراهن ولأسباب متراكبة ومعقدة بعض الشيء، تخيل أي أهمية وطنية لهذا التيار، أو أي إمكانية لتحوله إلى قوة منتجة لقيم الديمقراطية، من دون مواصلة الوعد بالمقاومة والتحرير إلى النهاية. واحدة من الأسباب الخفية التي نادرا ما يجاهر بها العراقيون، ويعدونها أهم سبب وراء نظرتهم الشكاكة بتيار الصدر وباستحالة تحوله إلى تيار ديمقراطي، أنه مؤلف من قوى اجتماعية متنافرة ومتناقضة بشكل صارخ في المصالح والأفكار وحتى في الأهداف النهائية، بعضها قوى مهمشة (لصوص، عاطلون عن العمل، جماعات فالتة من أي رقابة، عصابات شبه منظمة للسلب والنهب، محتالون، عصابات تزوير) وبعضها الآخر قوى حية دينية وسياسية (جامعيون، رجال دين شباب، حرفيون، موظفون، فلاحون، عمال بناء، ربات بيوت) وهذا حقيقي تماما. ولكن العراقيين، إجمالا، يضربون صفحا عن هذا الجانب من التكوين الاجتماعي للتيار (أي الجماعات المهمشة) ويغلبون في نظراتهم ومواقفهم فكرة سديدة أخرى تقول، إن هؤلاء سيجدون أنفسهم في قلب معركة كبرى تعيد صقل خياراتهم الحياتية أو تغيرها نهائيا . إن وجود هذا العنصر الضاغط في التكوين الاجتماعي للتيار، يمكن أن يلعب دورا حاسما في تقرير طبيعة التحول.

ثانيا: وعي اللحظة الوطنية التاريخية

إن الشرط الأهم في تحول تيار شعبي ما إلى قوة منتجة لقيم الديمقراطية، سيظل رهنا بشرط إدراك طبيعة الدور الذي انتدب نفسه للعبه؛ أي بشرط وعي اللحظة الوطنية التاريخية التي يجد التيار نفسه في قلبها.

ولئن كان الشرط الأول بالنسبة لتيار الصدر، ومن أجل استكمال تحوله كقوة ديمقراطية، يتعلق بقوة العامل الذاتي، وفي النهاية قوة تركيبته الاجتماعية و تماسكها وقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الانسجام والتوافق على لعب دور محدد في لحظة تاريخية محددة؛ فإن العامل الثاني سوف يتعلق، وبصورة مباشرة، بوعي التيار لدوره السياسي بوصفه كتلة اجتماعية، سوف تصارع لا من أجل تقرير مصائر جماعات من السكان (مذهب، عرق، طائفة) بل من أجل تقرير شكل وطبيعة الهوية الوطنية الجامعة. وهو صراع يتكشف اليوم، مع إقرار الدستور الاستعماري، كنزاع تاريخي على الهوية الجامعة للعراقيين، بين إرادة الخارج وإرادة الداخل. وهذا الأمر يتطلب بكل تأكيد تبني التيار الشعبي، الجماهيري، ومن دون تردد، لخيارات جديدة وحقيقية تساعده على تمييز نفسه عن سائر الجماعات المنافسة. وفي هذا السياق يتوجب القول صراحة، ان الأقدار ليست وحدها تماما، مسؤولة عن مصير التيار الصدري، أو إنها هي التي سوف تكتب على الصدريين اليوم، ما كتبته بالأمس على أقرانهم من رجال الدين (الكبار إبان ثورة 1920 الشيرازي، الخالصي، شريعة الله الأصفهاني، الجزائري) وبحيث يكون مستقبلهم مسروجا بالفعل إلى القاطرة الجبارة للثورة الشعبية على الاحتلال، والتي راهنوا على سحبها بقوة جماهيرهم الهامشية الساخطة؛ بل ان الوقائع على الأرض مع تصاعد مقاومة عراقية وطنية، نشطة وفتية في الجنوب والشمال والوسط، هي التي سوف ترسم ولنقل تتحكم، في وضع الرتوش الأخيرة على وجه مستقبلهم أيضا . وهذا حقيقي تماما ؛ فالصدريون ومهما بالغوا في الدور الذي يلعبونه، لا يستطيعون تقرير لا مصير تيارهم ولا مصير الثورة على الاحتلال؛ بل إن من سيقرر ذلك في خاتمة المطاف، إنما هو جملة من العوامل المتشابكة أهمها على الإطلاق صمود المقاومة واستمرارها. ما تقوله هذه الحقيقة ببساطة، هو التالي: بما أن الصدريين قطعوا وعدا على أنفسهم قد يكون ثقيلا ؛ فإنهم سيدفعون في حال تراجعهم عن وعد الاستمرار في مقاومة الاحتلال، إما كرامتهم كجماعة أو دماءهم كأفراد. وقد لا يكون من قبيل التكهن القول ان التيار سيكون عرضة لانشقاق دموي في حال تراجعه ونكوصه عن وعده.

إن تحول التيار الصدري إلى قوة شعبية ذات طابع ديمقراطي، منتجة لقيم الحرية والعدالة والمساواة، طبقا لما ينادي به من شعارات وأفكار وفتاوى، سيرتبط تلقائيا بقدرة قادته الميدانيين والسياسيين على حسم التناقض مع الاحتلال أولا وقبل أي خطوة أخرى، وذلك من خلال التصميم على الاستمرار في مواجهة الغزو ونتائجه بلا تردد. ومن ثم، وقبل أي خطوة أخرى، عبر الالتزام الجماعي الصريح بردع كل وأي محاولة، يمكن أن تصدر عن جماعات أو أفراد مهووسين من داخل التيار، أو أصبحوا اليوم جزء عضويا منه لحرف سياساته وتكتيكاته باتجاه إشاعة عمليات الثأر الجنونية(من البعثيين خصوصا). أو لنقل من خلال الالتزام الصريح أيضا والذي لا يقبل التلاعب، بالوقف الفوري لأي شكل من أشكال التصعيد في سياسة تصفية الحسابات الشخصية، ضد جماعات أو أفراد من السكان المحليون، يوجهون في مناسبات مختلفة، نقدا لتصرفات بعض أعضاء هذا التيار. وبكل تأكيد، ولكي يغدو التحول ممكنا ؛ لا بد من درجة انضباط عالية و من توجيه دقيق، يمنع ويعيق أي محاولة للدفع بالتيار الصدري خارج نطاق الالتزام بوعوده تلك.

ثالثا: العامل الخارجي

وأخيرا، وهذا هو الأمر الأكثر أهمية؛ فإن شرط التحول إلى قوة ديمقراطية حقيقية يتطلب، في حالات كثيرة، قدرة ردع ذاتية، سياسية بالدرجة الأولى، على منع أو إعاقة أي محاولة من الخارج لاستغلال التيار أو توظيف سياساته لصالح قوى وجهات أخرى. إن التاريخ يبين وعلى أكمل وجه، كيف أن قوى خارجية عاتية، تمكنت بما تملكه من نفوذ مالي أو قوة عسكرية أو حتى سلطة روحية وثقافية؛ من التلاعب بمصائر ثورات جماهيرية وتيارات شعبية كبرى، وان الديناميكيات الداخلية (التكوين الاجتماعي) ووعي اللحظة التاريخية، قد لا تكونان العامل الحاسم في تقرير مستقبل الحركة أو التيار أو الثورة الشعبية؛ بل ان قوة الخارج يمكن أن تكون عاملا مقررا أيضا . وفي حالة تيار الصدر؛ ثمة دلائل على أن العامل الإيراني كان يلعب دورا مؤثرا، بصورة لا توصف، في إطلاق وتحديد السياسات. ويُلاحظ في هذا الصدد، النفوذ الاستثنائي، الفقهي والسياسي للمرجع الديني الإيراني الحائري، على تلميذه الشيخ الصدر وإلى الدرجة التي بات فيها أي موقف ضعيف، من هذه المسألة الداخلية أو تلك، قابلا لأن يُنسب في الشارع العراقي بسهولة إلى العامل الخارجي، وعلى وجه التحديد إلى نفوذ الحائري نفسه. بكلام آخر؛ لعبت مرجعيات الخارج (قم ومشهد) الدور نفسه الذي كان يجب أن تلعبه مرجعيات الداخل (النجف) لولا الخصومة المستعرة بين هؤلاء والصدريين. ولذلك فإن تصحيح هذا الخلل البنيوي يستدعي من قادة التيار ومن الشيخ الصدر نفسه، تقديم موقف صريح من النفوذ الإيراني في العراق، مثلما يتطلب مواجهة مكشوفة مع المحاولات الإيرانية المحمومة لاستغلال التيار والتلاعب بمستقبله.

إن النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق، بصورة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات بين البلدين الجارين، مصمم في بعض أوجهه وبدرجة عالية من وضوح المقاصد، من اجل استغلال قوة التيار الصدري باتجاهين:

اتجاه داخلي؛ عبر تصعيد سياسة الثأر من حزب البعث وتنشيط عمليات الإعدام خارج القانون التي تقوم بها عصابات «فيلق بدر» بالتنسيق مع المخابرات الإيرانية، ومن خلال عمليات التصفية الجسدية البشعة لمنتسبي الجيش العراقي السابق، وخصوصا الضباط الكبار في بغداد والبصرة، بدعوى اشتراكهم في الحرب مع إيران سنوات 1980ـ1988. ولدى الكثير من الجهات الحكومية والحزبية اليوم قوائم بأسماء الضباط الذين جرى اختطافهم من منازلهم في البصرة، حيث نقلوا سرا إلى إيران وجرت محاكمتهم هناك صوريا وتم تنفيذ أحكام الإعدام بهم.

واتجاه خارجي؛ وذلك من خلال تشجيع الصدريين على تنظيم مواجهات مُسيطر عليها، محدودة وفي أضيق نطاق ممكن، مع الأمريكيين والبريطانيين في مناطق البصرة والناصرية، بهدف خلق معادلات جديدة تساعد في تحسين شروط تفاوض الإيرانيين على البرنامج النووي مع الولايات المتحدة وأوروبا، أي أن الإيرانيين قاموا عمليا بنقل الجزء العنيف من معركتهم حول البرنامج النووي إلى مسرح آخر وباستخدام أدوات أخرى، وفي الآن ذاته، بتجريد التيار من دوافعه الخاصة للمقاومة أو جرفها وتحويلها إلى بواعث ودوافع من نوع مختلف. هذا الاستغلال البشع هو الذي سوف يعجل بتحول الصدريين إلى أداة رجعية ظلامية، وإلى أداة قمع واستبداد رهيبة في يد إيران، و ذلك ما دللت عليه سلسلة من التصرفات الوحشية ضد البعثيين بشكل خاص.

لكل هذا، وفي حال فشل التيار أو اخفق في إنجاز وتحقيق الشروط اللازمة لتحوله، كحزمة واحدة مترابطة؛ فإنه سيكون في مواجهة محتومة مع قدره المأسوي، ويتحول ربما من دون رغبة أبطاله أو إرادتهم وسيطرتهم وحتى تطلعاتهم؛ إلى قوة استبدادية منتجة للقمع والقهر، شأنها شأن الفريق الآخر من الشيعية السياسية الذي انقسم عليه (انشق عنه) وعارضه بشكل جريء. وبالتالي فسوف ينقلب إلى أداة ترويع للمجتمع مثله مثل «فيلق بدر» 1 الذي أشاع جوا إرهابيا في العراق لا مثيل له حتى في عصور الظلام؟ إن بعض مظاهر هذا التحول المضاد و المحتمل والتي برزت مؤخرا، بالفعل، و بصورة لافتة للانتباه، تبين بوضوح نمط التحديات الراهنة وطبيعة المنعطف الذي سيواجه الصدريين.

لقد جاء إعلان الخامس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2005 المفاجئ، بانضواء التيار الصدري تحت خيمة الائتلاف الشيعي لخوض الانتخابات (الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) 2006، ثم تراجعه عن الإعلان) لا ليثير المخاوف من وجود تراجع خطير في وعود الصدريين وحسب؛ وإنما ليؤجج كذلك المخاوف القديمة والراسية من وجود بوادر على انقلاب مضاد، من نوع ما، يمكن أن تعجل في عودة الصدريين إلى بيت الطاعة الاستبدادي الذي مقتوه، أي عودتهم إلى التحالف وحتى الاندماج مع خصومهم من الجماعات الرجعية والظلامية التي انفصلوا عنها. والأمر المؤكد في هذا النطاق، أن النفوذ الإيراني داخل الشيعية السياسية الجديدة، الراهنة (لا التاريخية) قد بلغ ذروته، مع اجتذاب التيار الصدري إلى تحالف مع القوى الشيعية الداعمة للاحتلال والمتواطئة معه (المجلس الأعلى للثورة بقيادة عبد العزيز الحكيم، حزب الدعوة بقيادة الجعفري، البيت الشيعي بقيادة أحمد الجلبي، وحزب الفضيلة) بالإضافة إلى جماعات صغيرة وهامشية أخرى مثل حزب الله العراقي، وهو منظمة يُعتقد على نطاق واسع في أوساط الشيعة، أن مؤسسيها عاشوا حياتهم مطاردين في منطقة الأهوار2 وارتبطوا منذ سنوات بالمخابرات الإيرانية بشكل مكشوف. إن إيران، لتبدو اليوم وكأنها أفلحت، وبأقل الكلف، في إعادة التيار الصدري إلى بيت الطاعة وفي تطويق نتائج أهم وأكبر تحول تاريخي حدث في البنى التنظيمية للشيعية السياسية في العراق. ومن هذا المنظور؛ فإن إيران (الخمينية الثانية، أو النيو ـ خمينية) وتماما كما فعلت الأسرة القاجارية من قبل مع المجتهدين العراقيين، تكون قد قطعت الطريق على الدور الوطني للشيعة كطرف في قوى التحرر، وساهمت بشكل مباشر وبأكثر الأساليب انحطاطا، في تدمير الأسس التي نهض فوقها أهم تحول في الفكر السياسي الشيعي المعاصر في العراق، والذي قدم من خلال التجربة السياسية البسيطة والعمل الميداني البطولي للصدريين، حلولا سياسية عملية هامة لمسألة العلاقة بين الدين والهوية الوطنية. وعبر هذا النجاح اللامع ومن خلاله، يمكن للإيرانيين أن يفرضوا من الآن فصاعدا، نهجا سياسيا جديدا على الصدريين، ربما يغير كليا وجه وطبيعة تطلعاتهم وأدوارهم، وقد يفضي بهم إلى التحالف مع الاحتلال بدل مقاومته.

فهل من المحتمل أن نرى الصدريين، في وقت قريب، وهم يتبخترون في الشوارع على وقع طبول سياسات إيران التي تُقرع في العراق؟

ثمة في هذا النطاق، شبه من نوع ما في المظاهر الدالة على التحول المضاد، مع ما يماثلها من مظاهر برزت خلال السنتين السابقتين من الاحتلال، وإنْ بصورٍ أقل ضجيجا وإثارة؛ فالصدريون متورطون الآن، كما تورطوا في فترات مختلفة، في أعمال إعدام خارج إطار القانون راح ضحيتها المئات من البعثيين؛ فضلا عن التورط في فضيحة إنشاء سجون ومعتقلات ومراكز تعذيب خاصة بهم3 ممولة بالكامل بأموال إيرانية. كما يمكن رؤية مظاهر التحول المُضاد، في سلسلة من الأعمال والتصرفات التي يصعب نكرانها أو التغاضي عن آثارها المدمرة، ومنها ما يتصل مباشرة بتنامي النزوع إلى التطبيق المتزمت لتعاليم الإسلام، أو لفرض معتقدات مذهبية بعينها، أو من خلال تصاعد محاولات إرغام السكان المحليون (كما في بعض مناطق بغداد والجنوب) على الالتزام المتزمت بالشعائر والطقوس الخاصة بالشيعة؛ وهي إجمالا، تصرفات كانت حتى الآن تُنسب إلى فيلق بدر ومليشيات حزب الله العراقي وبعض الجماعات المحافظة، حيث يُرغم السكان المحليين على ممارسة الشعائر الخاصة بالمناسبات الشيعية، مثل الاشتراك في مسيرات جماعية إلى المراقد المقدسة بشكل مستمر ومن دون ضوابط شرعية وعلى مدار العام. والمثير أن الشيعية السياسية الراهنة، المنقسمة والمنشطرة على نفسها شكليا، تمتلك قابلية على التوحد أو الالتقاء في إطار التنافس السياسي على الشارع الشيعي وخصوصا أثناء المناسبات الدينية؛ وهناك كما هو معلوم عدد لا يحصى من المناسبات الشيعية الخاصة التي لفقها رجال الدين، مستغلين مشاعر الناس البسطاء الذين يُطلب إليهم عادة ، التجمهر والخروج في مسيرات مليونية كما حدث فوق جسر الأئمة، حيث انتهت واحدة من أكبر التظاهرات (المليونية) إلى فاجعة مروعة، ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء4. وفي هذا النطاق أيضا، شهدت مناسبات العاشر من محرم (عاشوراء) على امتداد السنتين الماضيتين، ما يبدو نوعا من التدخل العنيف ضد المجتمعات المحلية، التي لا تبدي ما يكفي من التجاوب مع التعليمات، حيث فرض الصدريون، في بعض الحالات وفي مناطق بعينها من بغداد، على العمال والأجراء الصغار والباعة المتجولين وأصحاب الورش الصغيرة والدكاكين، تقاليد الاستماع إلى أشرطة تسجيل تروي قصة استشهاد الإمام الحسين حتى أثناء ممارستهم لمهنهم ووظائفهم؛ وهذا أمر غير مألوف في الثقافة الشعبية، وينمي مخاوف من تعاظم سلطة رجال الدين في مجتمع متنوع الثقافات.

كما لا يُخفى سلوك بعض الصدريين إزاء النساء وباعة الكحول وحتى الحلاقين5 وهو أمر مثير حقا، لأنه يختلط بتصرفات مماثلة من جانب أعضاء منظمة فيلق بدر، الذين روعوا المجتمع العراقي بأسره بجرائمهم وحولوا حياته إلى جحيم لا يطاق، كان الاعتداء على دكاكين الحلاقين ومهاجمتهم أثناء تأديتهم لأعمالهم، أو تهديدهم بواسطة رسائل الموت بدعاوى مخالفتهم لأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد، التي لا تجيز حلاقة أو إزالة شعر الوجه واللحى بواسطة الخيط؛ سلوكا نمطيا مشينا يتسق ويتلاءم مع أعمال مشابهة، من بينها مهاجمة الفئات الشعبية والفقراء والقطاعات المحرومة من المجتمع وحتى الطلاب في الجامعات، من خلال إهانة المدرسين وإجبارهم على وقف الدروس الجامعية من اجل الاستماع إلى خطب تافهة وسطحية الأفكار في الغالب، يلقيها شيوخ صغار يحيط بهم حراس شرسون، وتُختم بدعوة الطلاب في الحرم الجامعي إلى ممارسة شعائر اللطم والبكاء على الحسين داخل الحرم الجامعي، بدلا من مواصلة الدروس والمحاضرات، أو من خلال إرغام هذه القطاعات على تسييس معتقدها الديني، والضغط عليها وحتى ابتزازها من خلال دعوتها إلى إشهار هويتها الطائفية (مثلا : عند التقدم إلى الوظائف الحكومية يُطلب من المتقدم التعريف بمذهبه والحصول على تزكية من حزب ديني أو يطلب إليه في حالات أخرى الانتساب إلى حزب) أو من خلال فرض القيود والاجتهادات غير الشرعية من وجهة النظر الفقهية، كما هو الحال مع مثال إباحة قتل الحلاقين الذين لا يلتزمون الحلاقة الشرعية. إن حكاية مطاردة الحلاقين (استمع الكاتب إلى شهادات بعضهم) تبدو مجرد صورة نمطية واحدة من سلوك عام طبع بطابعه نفوذ رجال الدين في العراق، الذين وجدوا أنفسهم وهم يستولون على السلطة، أحرارا بصورة لا توصف، في تقرير مصائر التاريخ والسياسات والثقافة والمجتمع؛ فبعد عقود من النضال المطلبي المتوج ببعض المكاسب المهنية فيما يتصل بالأجور والعطل، أصبحت فئات اجتماعية كثيرة، ومن دون مبرر قانوني أو أخلاقي عرضة للقتل أو الحرمان من الوظيفة. وهذه أمور شاذة بكل المقاييس يمارسها فيلق بدر وبعض المليشيات الشيعية الفالتة من أي رقابة. وإجمالا، ثمة دلائل متزايدة على أن بعض مظاهر التحول المُضاد إلى قوة رجعية واستبدادية، قد وجدت طريقها للتعبير عن نفسها كقوة كامنة في قلب التيار الصدري، وهي قادرة في ظروف بعينها، على حرف مسار تطوره التاريخي وتشويه مضمونه الوطني؛ ومن ذلك شيوع ظاهرة السجون الخاصة بالصدريين، وهي بيوت سرية أضحت سجونا خاصة بالبعثيين ومراكز لتعذيبهم ويديرها أفراد يرتبطون بعلاقات مالية مع إيران، وقد تسنى للكاتب الاطلاع على صور فوتوغرافية مروعة يظهر فيها شبان تعرضوا لأشكال مخيفة من التعذيب انتهت بموتهم. إن حالات ومظاهر من السلوك الوحشي لبعض أعضاء هذا التيار، إزاء البعثيين وجماهيرهم وأسرهم، تتجلى على أكمل وجه في استخدام الشعارات الكريهة المناهضة لحزب البعث بمناسبة أو دونها، والتي أضحت مع مرور الوقت وعجز التيار عن إيقاف زحفها أو انسياقه خلفها، إلى مصدر مباشر من مصادر العنف في البلاد. لقد أدت هذه التصرفات المشينة إلى انتهاكات لا أخلاقية ولا إنسانية، وإلى وقوع جرائم مخزية لا تقل بشاعة عن عمليات تصفية أسر وعائلات بأكملها، قام بها مجرمو فيلق بدر في إطار القانون المريع المسمى(اجتثاث البعث). ويستطيع الكاتب ـ في هذا السياق ـ تقديم أدلة وشهادات حقيقية وإحصائيات دقيقة، عن عمليات إعدام مخيفة وجماعية جرت بحق ضباط سابقين في الجيش العراقي (المنحل) في البصرة، حيث تم، وعلى دفعات وفي فترات مختلفة، خطف ضباط شاركوا في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وجرى نقلهم سرا إلى طهران حيث حوكموا ونفذ بهم حكم الإعدام هناك. ولعل في تصريح جلال الطالباني الرئيس المؤقت، أثناء استقباله في المنطقة الخضراء لعدد من الضباط السابقين (مطلع تشرين الأول ـ اكتوبر ـ 2005) ما يكفي للتدليل على أن ظاهرة إعدام العسكريين، والضباط الطيارين بشكل خاص، قد تخطت نطاق الأعمال العشوائية وأضحت عملاً ممنهجا تقوم به إيران، وبمساعدة مباشرة من منظمة فيلق بدر الإرهابية وحتى من أفراد ينتمون إلى التيار الصدري. لقد عرض الطالباني وهو يستمع إلى شكاوى الضباط في مكتبه، الحماية الشخصية لهم داعيا إياهم إلى الإسراع في الانتقال إلى كردستان الآمنة . ولا يُخفى على أحد، أن دعوة الطالباني هذه، لا تصدر عن حرص حقيقي على أرواح هؤلاء؛ بل عن استغلال مشين لظروف البلاد، يضمن من خلاله الأكراد الحصول مجانا على كنز من كنوز الدولة العراقية المنحلة، استعدادا ليوم موعود يصبح فيه إنشاء دولة كردية ممكنا، وبحيث يساعد طيارون وعسكريون من الجيش العراقي القديم في بناء قواتها المسلحة. هذه التصرفات وسواها مما يصعب حصره في نطاق هذا البحث، تؤكد على حقيقة أن التيار الصدري أضحى اليوم أمام مفترق طرق (وأمام منعطف لا سابق له). وذلك ما يجعل السؤال، مرة تلو الأخرى ملحا وراهنا.

استراتيجيات متناقضة

إن أخطر ما يواجه التيارات الثورية والحركات الوطنية أثناء الاحتلال الأجنبي، مساهمتها، من حيث لا ترغب، في خلق رؤية زائفة للواقع. بيد أن ما هو أخطر من ذلك، أن تتحول هذه الرؤية إلى استراتيجية ثابتة يصعب تفكيكها. والحال هذه، فقد كانت واحدة من أكثر أخطاء التيار الصدري فداحة، أنه خلق بالفعل رؤية متناقضة، وزائفة إلى حد بعيد، للواقع الذي كان يواجهه وللمهام التي شخصت أمام أعضائه في كل لحظة من لحظات مقاومة الاحتلال. إن طريقة تلقي الأفراد في التيار الصدري للإرشادات والتعليمات الدينية أو السياسية، لا تتضمن تقريبا، أو لا تسمح، بوصول أي تحذير صريح من مخاطر النزوع إلى التورط في ما يدعى استراتيجية اجتثاث حزب البعث أو استراتيجيات تطبيق الإسلام على حد سواء؛ وهما استراتيجيتان تنتهجهما أيضا وبصورة منتظمةً تقريبا وحرفيا، جماعات مخاصمة للتيار مثل مليشيا «فيلق بدر» الإجرامية المرتبطة بالاحتلال، والمليشيا التابعة للبيت الشيعي الذي يقوده أحمد الجلبي. لقد وجد التيار الصدري نفسه، في الكثير من الحالات، وكأنه يستعير من خصومه ومنافسيه، سياساتهم التي يقف بعناد ضدها. وهذا وضع فريد في تناقضه. في هذا الإطار تتردد معلومات مؤكدة عن قيام الجلبي نفسه، بالتنسيق مع الصدريين أو مع مَنْ تسلل إلى داخل التيار، على صعيد ما يُعتبر تنفيذا فوريا لقوائم الموت6، وهي قوائم أُعدت وألحقت بقانون اجتثاث البعث. بذلك يكون الصدريون قد غطسوا بالفعل في المغطس الذي أُعد لهم، وانساقوا خلف سياسات خصومهم. وقد تسنى لي شخصيا (الكاتب) الإطلاع على حالات كان فيها وزراء من التيار الصدري7 يضعون، تحت تصرف من يزعمون أنهم أعضاء في التيار، سياراتهم الحكومية غير الخاضعة للتفتيش أو الوقوف عند حواجز الجيش والشرطة، من أجل تنفيذ عمليات قتل إجرامية ضد البعثيين. ومن غير شك؛ فإن المشاركة غير المُعلنة والمُتَسَتّر عليها للتيار الصدري في حكومة الجعفري (وزيري النقل والصحة) ودخوله انتخابات الجمعية الوطنية، وحصوله على مقعدين أو أكثر، ومن دون أي إعلان رسمي بهذه المشاركة حتى اللحظة؛ هي دلائل ساطعة على نمط الازدواجية المدمرة في استراتيجية التيار، وعلى طبيعة الرؤية الزائفة للواقع. فهو معارض لحكومة الجعفري شكليا، ومشارك فيها فعليا. هذا التشوش في المواقف السياسية، يلازمه نقص فادح في الأساليب التنظيمية، و يفاقم منه ضعف وهشاشة الروابط بين أفراد التيار، وسيادة العفوية التي تبلغ درجة السذاجة السياسية في أحيان كثيرة؛ وهذه تشكل إجمالا، بيئة ملائمة يمكن أن تترعرع فيها كل المظاهر اللازمة للتحول إلى قوة رجعية منتجة للقهر و الاستبداد ومناهضة قيم الديمقراطية. من البديهي الافتراض، في هذا المقام، أن تحول قوى ديمقراطية وشعبية كبرى، وخلال أحداث تاريخية مشهودة، إلى قوى رجعية أو استبدادية وظلامية معادية لأبسط التطلعات، ليس أمرا خياليا أو مجرد تصور في غير محله، أو أنه ظاهرة خاصة بالعالم الثالث و الشرق المسلم. كما أن الأمر لا يتعلق بظاهرة خاصة بالجماعات الدينية دون غيرها من الجماعات؛ ذلك أن تاريخ الثورات الجماهيرية الكبرى، الفرنسية والصينية والروسية والإيرانية، يبين بوضوح كاف إمكانية حدوث مثل هذا التحول المُضاد أو الانقلاب المأسوي في مصائر الثورات. لقد انتهت تجارب ثورات وحركات جماهيرية وديمقراطية عظيمة من قبل، إلى بزوغ منظمات إرهابية أو منظمات رجعية، أو إلى نشوء أنظمة استبدادية مخيفة (كما هو الحال مع النموذج الإيراني اليوم حيث انتهت أعظم ثورة جماهيرية في القرن العشرين إلى إنشاء نظام رجعي استبدادي في إيران المعاصرة).كما تحول قادة لامعين وتاريخيين، إلى منتجين للعنف والقهر في مجتمعات كانت تعلق عليهم الآمال في نشر العدالة والتغيير، وذلك حين أخفقت الثورات التي شاركوا في قيادتها وتوجيهها، لا في حل التناقض بين الثورة والدولة وحسب؛ بل حين ترنح القادة أنفسهم عند أعتاب التحول إلى قادة ملهمين للمجتمع..

لكل ذلك، تبدو مثل هذه الأسئلة المفعمة بالمخاوف والآمال على حد سواء، مطروحة لغرض تحليلي وليس لأي غرض آخر؛ وهي مصممةً بشكل تام من أجل فحص وتشريح المشكلات التي تواجه أكثر القوى الشعبية أهمية في العراق، وليس لغرض الإساءة إلى رموزها أو شخوصها، والكاتب، وهو يطرح هذه الأسئلة يخامره شعور حقيقي بأن مَنْ سيصغون إلى أسئلته بروية وتعقل، سوف يشاطرونه في النهاية الإحساس نفسه بالخوف والأمل. إن لمن النادر اليوم، أن يرى المرء، في تحليلات المراقبين السياسيين وكتاب التعليقات في الصحف ووسائل الإعلام، أي نوع من المكاشفة الصريحة مع تيار الصدر. ولذلك؛ فإن النقاش في هذا البحث سوف ينصب، ومن دون أي تلاعب بالوقائع، على الفكرة ذاتها وعلى السؤال المركزي الملح ذاته:

هل يرتبط مستقبل تيار الصدر، كليا ونهائيا، بقدرته على حسم التناقض مع الاحتلال؟

وهل ينبغي القول صراحة، ودون حرج أن حل هذا التناقض بسرعة و بشكل جذري، هو الذي سوف يقرر، في النهاية، الاتجاه الذي سوف يسير إليه التيار بثقة؛ وأنه يستلزم درجة رفيعة من الوعي على مستوى استيعاب طبيعة المعركة الكبرى والتاريخية الجارية على ارض العراق؛ فإما أن يتحول الصدريون إلى قوة شعبية ديمقراطية تساهم في خلق توازنات سياسية وأخلاقية جديدة في المجتمع العراقي، وإما أن يرتد تيارهم فيتحول إلى قوة رجعية منتجة للقمع والاستبداد وإلى أداة ترويع للمجتمع بأسره؟

ذلك هو التحدي وهذا هو المنعطف.

هوامش

1. تأسس «فيلق بدر» من بقايا حزب الدعوة الفارين إلى منطقة الأهواز (جنوب) عام 1979 ـ 1980مع ظهور أول معسكر للفارين على الحدود. وتخرجت أول دورة عسكرية باشراف إيراني كامل حيث تم تشكيل قوات الشهيد الصدر الأول (مؤسس الحزب) ثم أعقبها تشكيل فوج موسى الكاظم وفوج بهشتي وفوج دستغيب (كلمة إيرانية). عام 1985 انضم عدد كبير من الأسرى العراقيين من الجيش أثناء الحرب العراقية– الإيرانية إلى الألوية المشكلة، و جرى خلال الدورة الأولى تسجيل أسماء نحو 165 مقاتلا بقيادة الحاج أحمد الزيدي. خلال معارك 1980ـ 1988 بين العراقيين والإيرانيين شارك «فيلق بدر» في سلسلة هجمات منظمة ضد القوات العراقية، وبلغ تعداده في ذلك الوقت 10 آلاف مقاتل.

2. تأسس حزب الله العراقي في أيار (مايو) 2003 في مدينة العمارة التي يتحدر منها زعيم الحزب، المعروف عند المعارضين السابقين باسم (أمير الأهواز). كان أمير الأهواز ضابط صف في الجيش العراقي اسمه عبد الكريم ماهود، هاربا من الخدمة ويمارس اعماله مستفيدا من ميزة المنطقة الجغرافية، التي تسمح له بالانتقال على إيران بسهولة. كان عبد الكريم ماهود (الذي أصبح فيما بعد عضوا في مجلس الحكم المؤقت بقيادة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر) لصا محترفا وقد اتهم، أثناء خروجه من مجلس الحكم، بارتكاب جرائم قتل وتصفيات جسدية لخصومه. إلى جانب هذا الحزب ظهرت مجموعات صغيرة أخرى بقيادة إيرانية مباشرة مثل حركة ثأر الله (التي تفرغت لارتكاب جرائم قتل بحق الضباط العراقيين المشاركين في الحرب مع إيران).

3. يستطيع الكاتب، وهو مفعم بالأسى، تأكيد الأنباء التي تتردد على نطاق واسع عن وجود سجون سرية للصدريين، وهو إذ يمتنع – احتراما وتقديرا للدور البطولي للصدريين ضد الاحتلال– عن الإشارة إلى أسماء وعناوين بعينها حصل عليها عبر شهادات موثقة، فإنه يتطلع بإخلاص إلى تدخل الشيخ الصدر شخصيا من أجل وضع ح